

وتعاني بعض مدن ومحافظات الجنوب، من تصاعد وتيرة الاحتجاجات على ضعف التنمية في تلك المدن، وارتفاع نسبة البطالة.

ومن أجل ذلك، يستعد أبو بكر القربي، كما قال في حديثه، للباحث عن نظرائه الخليجيين حول مبادرة خادم الحرمين الشريفين لإعطاء الأولوية للعملة اليمنية في العمل بدول المجلس، وإلى نصر الحوار

ما يمنع أن تكون هناك مصالح مشتركة للبلدين، لكنه شدد على ضرورة «مشروعاتها».

ويعتبر التمرد الحوثي، أحد أبرز ما يقلق الحكومة اليمنية، ويدعمه في ذلك مطالبات الانفصال التي تشهد بها بعض مدن ومحافظات جنوب اليمن، التي قال عنها القربي إنها تحاوله لـ«تسليس» مطالب مشروعية الشعب، يقف خلفها أحزاب سياسية، وعارضون سابقون للوحدة.

أطروه وزير الخارجية اليمني أبو بكر القربي، أي علاقة «جيدة» بين بلاده وإيران التي يتهم بعض العناصر الشيعية الموجودة على أراضيها بدعم الحوثيين في اليمن، بأنها يجب أن تكون قائمة على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وقال القربي في حوار لـ«الشرق الأوسط»، الذي به عشية لقاء يجمعه اليوم بنظرائه الخليجيين في الرياض، إن من مصلحة بلاده أن تكون لها علاقات مع إيران، والعكس، مشيراً إلى أن ليس هناك

**القربي لـ«الشرق الأوسط»: صناعات بحاجة إلى دعم مادي غير تعهدات المنحين**

## **وزير خارجية اليمن: نريد علاقة مع إيران بعيدة عن التدخل في الشؤون الداخلية**

## حوار سياسي

تركي الصهيل

- اما ما نشاهد على شاشات التلفزيون من تصريحات، هي في جانب كبير منها محاولة لالإثارة، ومحاولات لإثبات الوجود على صفحات الواقع الإلكتروني، التي تعددت مصادرها، ولا يعرف في بعض الأحيان مدى صحتها. ولكن اعتقاد أن الأجهزة الأمنية تتعامل مع كل ذلك من منطلق منتهاي القدرة والتنبؤ بأن هذه قد تكون مخاطر قد تتعرض لها الكثير من المؤسسات والاستثمارات في البلدين. ولذلك يجب تعقب هذه العناصر، ومتابعة هذه التصريحات، والبقاء على أعلى درجة من اليقظة، وهذه مسؤولية الأجهزة الأمنية والاستخباراتية. وقد علينا القبض على عدد من عناصر «القاعدة»، ومجموعات من خارج التنظيم ولكنهم من ينتمون إلى عناصر متطرفة، ويحاكمون اليوم في اليمن.
- ما شهده اليمن مؤخرًا، فرض على الحكومة اليمنية أن يكون هناك تحرك لاحتواء الأحداث في المحافظات الجنوبية التي تستكمل من ضعف التنمية فيها. هذا الأمر رافقته دعوات للانفصال من قبل بعض الجنوبيين، ما مدى تقييمكم لخطورة هذه الدعوات. وهل تقلقكم أم أنها فقط محاولة للتتفليس؟
- يجب أولاً أن نقول إن اليمن يأبهاناته المحدودة، وباعتباره على الدعم الخارجي الذي يأتي لتحقيق التنمية فيه، يوضح أن هناك إشكالية في توفير التنمية لكل أجزاء اليمن. وكانت هناك مناطق تشكوا من إهمال الحكومة للتنمية فيها بالمحافظات الشمالية، ويعكسها المواطنون بعمليات احتطاف السياح التي كانت محاولة لفت نظر الحكومة إلى أن تلك المناطق محرومة، وكانت تعالج في إطار مشاريع الحكومة والامكانيات المتوفرة لدولة محدودة الإمكانيات.
- ماحدث في بعض المحافظات الجنوبية، كان أيضًا لهذا الوضع الاقتصادي. كان هناك خطة لإصلاحات اقتصادية ومالية سيتطلب مسؤوليته كل هذه الأجهزة في البلد. في إطار هذه الخطة كثير من الإجراءات، منها: إ حالة مواطنين للتقاعد، انعكس هذا الأمر على حياة المواطنين، وأدى إلى خروجهم في مظاهرات، واعولجت هذه من قبل الحكومة لإعادة الأغلبية العظمى منهم، خلافاً لخطة الإصلاحات،
- وكفلت الحكومة المليارات من الريالات. ومع ذلك اعتبرت هذه المرحلة مهمة من أجل السلام الاجتماعي.
- للأسف الشديد، جاءت عناصر من الذين يستغلون هذه الظروف الاقتصادية والمطالب المشروعة لتوظيفها سياسياً، من ضمن هذه الأحزاب أحزاب سياسية معترف بها حاولت أن تستفيد من هذه العملية في محاولتها لعملية الحوار حول الانتخابات، وتبني مواقف هذه المجموعات. لكن جاءت عناصر من التي كانت ضد الوحدة عند قيامها في 1990، والتي تأمرت عليها في 1994، حاولت أن تستغل هذه الأمور، وطرح طروحات الانفصال التي سمعها الآن.
- لكني أعتقد أنه خلال الأيام الماضية، تشكلت قناعة لدى الجميع، بأنه إذا كانت هناك خطأ فسيتم تصحيحها تحت سقف الوحدة، وأن هناك إجماعاً بأن الوحدة هي قدر اليمن، ولا يمكن لأي أن يساوم حول الوحدة.
- أفهم من خلال إجابتك السابقة التي تحدثت خلالها أن هناك مناطق في الشمال تعاني من ضعف التنمية. ما مدى تبرئ الحكومة من مسألة ممارسة التمييز في توزيع الثروات؟
- أبداً بالعكس، المحافظات الشمالية لا تزال تعاني من ضعف التنمية. ولو نظرت إلى المحافظات الجنوبية الشرقية الآن، وقارنتها بحالها عند قيام الوحدة، وهناك صور تثبت ذلك، فستجد أن حصتها في التنمية كانت أكبر بكثير من المحافظات الشمالية، ويعكسها المواطنون بعمليات احتطاف السياح التي كانت محاولة لفت نظر الحكومة إلى أن تلك المناطق محرومة، وكانت تعالج في إطار مشاريع الحكومة والامكانيات المتوفرة لدولة محدودة الإمكانيات.
- الرئيس اليمني، بأن الحوار هو الوسيلة لمعالجة كل هذه القضايا، وهناك الآن اجتماعات المجالس المحلية، والحوارات التي سيتطلب مسؤوليته كل هذه الأجهزة في البلد. في إطار هذه الخطة لتحديد القضايا ومعالجتها، وهو ما يتطلب مسؤوليته كل أبناء اليمن لأنها قضية وطنية في المقام الأول وليس قضية حربية.
- هل سيشمل الحوار، من طلاقاً لخطة الإصلاحات،
- يعني أنكم ترفضون التوجه الأميركي الرامي لتسليمهم للسعودية، هل نقاشتم السعوديين في هذا الموضوع خلال زيارة الرئيس صالح الأخيرة؟
- الموضوع لم يطرح في إطار الرسمي، ولكن هناك رغبة لدى الولايات المتحدة لنقلهم لمكان خارج غواتنامو، هم 150 آخرون، فليسوا هم فقط. ونحن نتعامل مع هذا الملف من البعد الدستوري اليمني، ومصلحة المواطنين اليمنيين.
- هناك لقاء مررت به معكم غداً (اليوم)، مع وزراء الخارجية الخليجين، وسط أعمال تحديكم بأن تكونوا يوماً من الأيام عضواً كاملاً في مجلس التعاون. هل هناك مدى زمني لتحقيق الانضمام الكامل في دول المجلس؟
- موضوع انضمام اليمن لمجلس التعاون، لا يوجد له موعد زمني. بل سيحدد ذلك الإرادة السياسية لقيادات دول المجلس، ولكن تركيزنا اليوم هو على قضية تعزيز الشراكة، وإدماج الاقتصاد اليمني وتأهيله في اقتصاديات الدول الخليجية، والوصول به إلى مستوى يجعل أمر انضمام اليمن لدول المجلس أمراً محسوماً. في النهاية هناك أمور تتطلب من الطرفين تعزيز
- قام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بزيارة إلى السعودية الأسبوع الماضي التقى خلالها خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ما هي أبرز القضايا التي سيطرت على مباحثات الرؤساء؟
- زيارة الرئيس علي عبد الله صالح تأتي في إطار الزيارات التشاورية التي تتم بين السعودية واليمن، خاصة أن الرياض وصنعاء تعتبران الآن في شراكة حقيقة في كثير من المجالات سواء كانت اقتصادية أو أمنية، والدور الذي تسهم فيه المملكة من خلال جهود الملك عبد الله في تعزيز العلاقة اليمنية مع دول مجلس التعاون، وبالذات فيما يتعلق بإدماج الاقتصاد اليمني. هذا بالإضافة إلى القضايا الأمنية المشتركة، والأوضاع في فلسطين والصومال، التي تتمثل بما سياسياً وأمنياً بالنسبة للمنطقة. كما شملت المباحثات الحديث حول مبادرة خادم الحرمين فيما يتعلق بالعملة اليمنية، وإعطائهما وضعاً خاصاً في سوق العمالة بمجلس التعاون.
- ساعود بالحديث إلى مبادرة خادم الحرمين، وظروف طرحها في ظل الوضع القائم على الأرض اليمنية، ولكن دعني أأسأك عن التنسيق الأمني بين السعودية واليمن، وخصوصاً في ظل وجود أعداد من عناصر القاعدة ينشطون في اليمن. ويستهدفون مصالح السعودية. بحسب ما جاء في شريط فيديو ظهرت فيه مجموعة منهم وهم يهددون بهذا الأمر؟
- أعتقد أن التعاون الأمني بين البلدين، هو في أعلى مستوى له. هناك تنسيق كامل بين الأجهزة الأمنية في البلدين، وتبادل المعلومات، وتبادل العناصر الإرهابية التي يتم القبض عليها في أحد البلدين، وينتمون في جنسياتهم إلى البلد الآخر. وأهم من ذلك، أن الأجهزة الأمنية السعودية واليمنية، أصبحت تنظر إلى أمن واستقرار البلدين كمسؤولية مشتركة، وهذا الذي أدى إلى الكثير من تعزيز الثقة، والانتصارات التي تحققت في القبض على مجموعات من هؤلاء الإرهابيين.

بحوار حول العلاقات اليمنية - الإيرانية، بحيث تحدد مدى هذه العلاقة ومسؤولية الأطراف فيها، حتى تتجنب الإشكالات التي قد تنتج من عدم وضوح الرؤية، والاتفاق على ماهية العلاقة. كل دولة من دول المنطقة لها مصالح مع الدول الأخرى، لكن المهم أن تكون تلك المصالح مشروعة.

أما في جانب دعم إيران للحوثيين، فسبق وأن قلنا إن جماعة الحوثيين يحصلون على دعم من عناصر شيعية أكد لنا الجانب الإيراني أن حكومة طهران ليست طرفا ولا تقدم أي دعم، ونحن نتظر لهذا الدعم من هذه العناصر غير الرسمية ونتعامل معها في الإطار дипломاسي والاستخباراتي والأمني.

- أخيرا، إلى أين يتوجه اليمن في ظل تزايد المهددات على أرضه، إن كان من تنظيم القاعدة أو الحوثيين وغيرهم من الجماعات المتطرفة؟

- هناك مبالغة كبيرة حول الوضع الأمني في اليمن، وسبق أن أقر كثير من الإعلاميين الذين زاروا اليمن من الولايات المتحدة وأوروبا، بهذه المبالغة.

نعم، هناك مناطق تمثل إشكالية أمنية نتيجة بعدها عن المركز، وهذا شيء طبيعي في كثير من الدول التي لا تزال إمكاناتها محدودة في نشر القوات على كامل أجزاء الدولة.

وبالنظر إلى الأعمال الإرهابية التي حدثت في اليمن، كانت محاولات لإثبات الوجود أكثر من كونها عمليات نوعية، في ظل النجاحات الأمنية التي تم تحقيقها بمواجهة عدد من قيادات «القاعدة»، هذا لا يقل من مسؤولية الأجهزة الأمنية في عملية المتابعة والتعقب ومواجهة العناصر الإرهابية. والمهم تعامل مع هذا الملف بأسلوب استخباراتي وعسكري إذا لزم الأمر، واليات الحوار وتحميل المجتمع مسؤولياته في مواجهة التطرف والإرهاب، أما الآثار السلبية على اليمن فهي واضحة، هذه العناصر أضرت بالسياسة والاستثمارات والتنمية، والمأسف أنه أصبحت نتائج الأعمال الإرهابية والعنف يدفع ثمنه أبناء وطنهم والمسلمين وليس أعداء الإسلام كما يدعون، وهنا لا بد أن يكون الجهد مضاعفاً لمواجهة هذا الفكر الخاطئ حول الإسلام وقيمه وتعاليمه.



### أبو بكر القربي

- سأطرق في اجتماعات وزراء الخارجية الخليجيين إلى هذا الأمر، وستقدم اليمن مقترنات بهذاخصوص، وهذه يجب أن تحال إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل، الذي يضم دول الخليج واليمن، حتى يتفقوا على آلية تنفيذ هذه المبادرة التي تقدم بها خادم الحرمين.

- بعيداً عن العلاقات الخليجية اليمنية، كيف تقيم العلاقات الإيرانية اليمنية، على ضوء التقارير التي تتحدث عن ضلوع طهران بدعم بعض الجماعات المتطرفة في اليمن، وخصوصاً جماعة الحوثيين؟

- بالنسبة لإيران، هي دولة إسلامية شقيقة، ودولة مهمة في المنطقة، ومن مصلحتنا جميعاً أن تكون لدينا علاقات جيدة مع إيران، وأن تكون لإيران علاقات جيدة معنا، وأن يحترم كل منا مصالح الطرف الآخر، ولا يتدخل في شؤونه الداخلية، متى ما ثبتت هذه المبادئ، وبدأ العرب وإيران

نهاية عام 2010، وهذا من الأمور التي ناقشتها مع أمين مجلس التعاون الخليجي اليوم ( أمس). ولكن اليمن اليوم بحاجة إلى تحالف إلى مجلس وزراء خطة الخمسية، في مشاريع استراتيجية تسهم في تحقيق نمو اقتصادي، ويكون له مردود يتعلق بإيرادات الدولة، حتى تتمكن الحكومة من الاعتماد على إيراداتها ومواردها، التي في النهاية ستتمكن اليمن من الاعتماد على نفسها.

- هل ستقدمون طلباً بذلك على إقليمي وخارجية الدول الخليجية، مساعدات ما، لمحاولة احتواء الأوضاع الاقتصادية المتردية في اليمن؟

- دول مجلس التعاون خصصت 2,7 مليار دولار لدعم التنمية في اليمن خلال مؤتمر لندن للمانحين، خصص 80 في المائة لمشاريع تنموية في اليمن، ما يهمنا كيف ننتقل من مرحلة التخصيص لعملية تنفيذ المشاريع، نريد أن تكون أكثر نجاعة وفاعلية وسرعة، لأن زمن انتهاء الخطة الخمسية الثالثة قريب جداً مع

الشراكة في بعدها الاقتصادي والثقافي والأمني والسياسي. هناك تقدم كبير جداً في مجالات التعاون، وأعتقد أن ما نراه من تغير في مواقف دول مجلس التعاون نحو هذه الشراكة والعمل على تعزيزها، سيؤدي في النهاية إلى انضمام اليمن لمجلس التعاون.